

انتهدت الحسابات بين الأردن والمنظمة

الحزب الشيوعي؛

انتظروا مفاجآت الصناديق

No 138-664 Vendredi 3 Novembre 1989 (5FS - 15FF - 3,5\$ CAN)



السنة الثالثة عشرة - العدد 138 - ٦٦٤ - الجمعة ٣ / ١١ / ١٩٨٩

الامتحان الاول

- ما هي المخاطر التي تواجه المجلس؟ وبوضوح اكثر، اذا لجأ بعض النواب الى اسلوب المشاكسة والاستفزاز، فماذا ستكون النتيجة؟ اقول هذا وتجربة الكويت البرلمانية ماثلة امامي، لماذا يمنع ان يتكرر في الاردن ما حدث في الكويت؟

● احتمال حل المجلس موجود دائماً، وهناك مادة دستورية تجيز ذلك. ومن الضروري ان يقوم هذا المجلس بايجاد صيغة معينة ومعادلة تدفع بالامور في الاتجاه الصحيح، ولحل المشاكل بالتعاون مع المؤسسات الدستورية الاخرى. وينبغي الا يكون هدف المجلس هو المشاكسة، والا يكون هدف الحكومة هو التعطيل على النواب، بل يجب ان يتم التعاون بينهما فيقال «نعم، او لا»، حيث يجب ان تقال. وفي اعتقادي ان الغالبية ستكون من غير المتطرفين لا يميناً ولا يساراً. وستحدث بالتأكيد اختلافات في الرأي، وهذا شيء طبيعي ويجب ان يحدث، والاحتمال الذي تشير اليه لا اراه قريباً.

- هناك اجتهادات متعددة حول: هل يكون رئيس الوزراء في المرحلة الجديدة من داخل البرلمان او خارجه..

● ان يكون رئيس الوزراء من داخل المجلس او خارجه لا يهم كثيراً، المهم الا يدخل في الوزارة الجديدة عدد كبير من النواب اذ ستسحب منهم آنذاك صفتهم النيابية. ونحن نريد مجلساً كاملاً بعدد اعضائه الثمانين حتى يكونوا مؤهلين لمراقبة الحكومة ومناقشتها. واذا سحبنا عدداً كبيراً من النواب لتجعلهم وزراء، عندها نعطي للحكومة ميزة افضلية وارحجية على المجلس. - ولكن هذا ضمن اللعبة الديمقراطية البرلمانية السليمة. وميزته انه يضمن وجود وزارة مستقرة وتحظى بالثقة وتحكم مرتاحة.

● هذا هو رأيي. وقلت ذلك لان غالبية الناس اشتكت كثيراً من سيطرة الحكومة على القرار، وطلبت بالانتخابات بقوة وحماسة حتى يخرج مجلس نواب قوي ويعيد التوازن.

- في حاله، فقد تم بالانتخابات، ما هو المشء والملح الذي ستقدمون به؟

قرار

فك الارتباط

كان فجائياً

وتم اتخاذ

اجراءات كيدية

اذا فشل ابو عمار



والشئ الثاني يتعلق ببعض العوامل الاقتصادية، ومنها ان قيمة الدينار الاردني كانت مرتفعة كثيراً ولا تتناسب مع قيمته الحقيقية. وكان من المفترض بالحكومة ان تخفض سعر الدينار بالتدريج دون ضجة وينسب معينة خلال السنة. وهذا لم يحدث. وفرض تخفيض سعر الدينار على البلد فرضاً، وانخفض بشكل سريع وخلال فترة قصيرة من الزمن. والنقطة الثانية هي زيادة الدين الخارجي بشكل كبير جداً، واصبح تسديد القسط السنوي مع فوائده عبئاً على الموازنة، وعلى احتياطي البلد من العملات الاجنبية. والجهات الرئيسية الثلاث المسؤولة عن سياسة القروض هي: وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي. والسبب الثالث هو الضعف في الهيكلة الاقتصادية للبلد، فليست لدينا موارد طبيعية، والتصدير يقتصر على بعض الصناعات المتوسطة او الصغيرة، ولم نركز على صناعة معينة او خدمات محددة. ولا طاقة لدينا ولا مواد اولية. وكنا بحاجة مستمرة الى الدولار لكي نستورد ونصنع محلياً، وتوسعنا في الاستهلاك فوق ذلك. ورابعاً انشأتنا صناعات كبيرة جداً لم تكن نتائجها متوافقة مع التوقعات. وخسر الاردن نتيجة ذلك ملايين الملايين من الدنانير.

وكل هذه الاسباب تراكمت فحدثت الازمة الاقتصادية، وحدث التدهور السريع. وتصادف ان المعونة العربية قد شحت في عز الازمة وانخفضت تحويلات المغتربين الاردنيين في الوقت نفسه.

- ما هي مسؤولية البنك المركزي في كل ذلك؟

● ادارته للسياسة النقدية لم تكن منسجمة مع ما يسمح به قانون البنك المركزي. وكان رصيد البنك المركزي من العملات الاجنبية ينخفض باستمرار ووصل الخطوط الحمراء قبل حدوث الازمة بوقت طويل ولم يفعل شيئاً، واضطر ان يبيع جزءاً من الذهب لتغطية احتياجاته.

واشير الى ملاحظة وهي ان معدل دخل المواطن الاردني انخفض من ١٨٠٠ دولار في السنة الى حوالي ٩٠٠ دولار. وطبقة محدودي الدخل اصبحت طبقة الفقراء.